

د. محمد عمارنة
النفسي المماركسي
للإشعاع



دار الشروق

د. محمد عمارنة
النفسي المماركسي
للإشعاع



دار الشروق

د. محمد عمارنة
النفسي المماركسي
للإشعاع



دار الشروق

د. محمد عمارنة
النفسي المماركسي
للإشعاع



دار الشروق

د. محمد عمارنة
النفسي المماركسي
للإشعاع



دار الشروق

د. محمد عمارنة
النفسي، الممار، كسي
للإشلاء



دار الشروق

د. محمد عمارنة
النفسي المماركسي
للإشعاع



دار الشروق

د. محمد عمارنة
النفسي، الممار، كسي
للإشلاء



دار الشروق

د. محمد عمارنة
النفسي المماركسي
للإشعاع



دار الشروق

د. محمد عمارنة
النفسي، الممار، كسي
للإشلاء



دار الشروق

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ،
والذى قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس -
تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من
مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذى أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم
الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية
جراحية - تطلب رأى فى هذا الحكم ، وبالذات فى قضية « الردة » عن الإسلام ،
وفى الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التى أذيعت ونشرت فى أكثر من
إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط »
و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربى » ، و« الشعب » ،
و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائى » - داخل مصر -
كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هى قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكرى .
والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهى ليست قضية قانونية ، يختص بها
المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . .
فالدكتور نصر صاحب مشروع فكرى ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية
اختلافا جذريا . فكتاباتة تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أى نفى الخلود
والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا
لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية .
وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا
الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - فى العادة - للفصل فى مثل هذه
القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية فى الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا
فحسب ، بل هى فى الأساس سنة من سنن الله فى الخلق والفكر والاجتماع
الإنسانى . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا فى اعتبارنا . .
فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن
مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتابات تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ،
والذى قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس -
تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من
مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذى أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم
الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا ألازم الفراش ، إثر عملية
جراحية - تطلب رأى فى هذا الحكم ، وبالذات فى قضية « الردة » عن الإسلام ،
وفى الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التى أذيعت ونشرت فى أكثر من
إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط »
و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربى » ، و« الشعب » ،
و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائى » - داخل مصر -
كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هى قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكرى .
والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهى ليست قضية قانونية ، يختص بها
المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . .
فالدكتور نصر صاحب مشروع فكرى ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية
اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أى نفى الخلود
والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا
لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية .
وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا
الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - فى العادة - للفصل فى مثل هذه
القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية فى الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا
فحسب ، بل هى فى الأساس سنة من سنن الله فى الخلق والفكر والاجتماع
الإنسانى . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا فى اعتبارنا . .
فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن
مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و « الحياة » ، و « الشرق الأوسط » و « المجلة » ، و « الراية » ، و « الأنباء » - خارج مصر - و « العربي » ، و « الشعب » ، و « المصور » ، و « الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و « الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و « الحياة » ، و « الشرق الأوسط » و « المجلة » ، و « الراية » ، و « الأنباء » - خارج مصر - و « العربي » ، و « الشعب » ، و « المصور » ، و « الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و « الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و « الحياة » ، و « الشرق الأوسط » و « المجلة » ، و « الراية » ، و « الأنباء » - خارج مصر - و « العربي » ، و « الشعب » ، و « المصور » ، و « الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و « الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و « الحياة » ، و « الشرق الأوسط » و « المجلة » ، و « الراية » ، و « الأنباء » - خارج مصر - و « العربي » ، و « الشعب » ، و « المصور » ، و « الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و « الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتابات تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و « الحياة » ، و « الشرق الأوسط » و « المجلة » ، و « الراية » ، و « الأنباء » - خارج مصر - و « العربي » ، و « الشعب » ، و « المصور » ، و « الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و « الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و « الحياة » ، و « الشرق الأوسط » و « المجلة » ، و « الراية » ، و « الأنباء » - خارج مصر - و « العربي » ، و « الشعب » ، و « المصور » ، و « الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و « الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ،
والذى قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس -
تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من
مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذى أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم
الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية
جراحية - تطلب رأى فى هذا الحكم ، وبالذات فى قضية « الردة » عن الإسلام ،
وفى الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التى أذيعت ونشرت فى أكثر من
إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط »
و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربى » ، و« الشعب » ،
و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائى » - داخل مصر -
كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هى قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكرى .
والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهى ليست قضية قانونية ، يختص بها
المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . .
فالدكتور نصر صاحب مشروع فكرى ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية
اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أى نفى الخلود
والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا
لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية .
وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا
الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - فى العادة - للفصل فى مثل هذه
القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية فى الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا
فحسب ، بل هى فى الأساس سنة من سنن الله فى الخلق والفكر والاجتماع
الإنسانى . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا فى اعتبارنا . .
فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن
مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و « الحياة » ، و « الشرق الأوسط » و « المجلة » ، و « الراية » ، و « الأنباء » - خارج مصر - و « العربي » ، و « الشعب » ، و « المصور » ، و « الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و « الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ،
والذى قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس -
تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من
مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذى أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم
الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية
جراحية - تطلب رأى فى هذا الحكم ، وبالذات فى قضية « الردة » عن الإسلام ،
وفى الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التى أذيعت ونشرت فى أكثر من
إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط »
و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربى » ، و« الشعب » ،
و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائى » - داخل مصر -
كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هى قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكرى .
والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهى ليست قضية قانونية ، يختص بها
المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . .
فالدكتور نصر صاحب مشروع فكرى ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية
اختلافا جذريا . فكتاباتة تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أى نفى الخلود
والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا
لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية .
وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا
الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - فى العادة - للفصل فى مثل هذه
القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية فى الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا
فحسب ، بل هى فى الأساس سنة من سنن الله فى الخلق والفكر والاجتماع
الإنسانى . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا فى اعتبارنا . .
فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن
مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباتة تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ،
والذى قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس -
تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من
مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذى أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم
الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية
جراحية - تطلب رأى فى هذا الحكم ، وبالذات فى قضية « الردة » عن الإسلام ،
وفى الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التى أذيعت ونشرت فى أكثر من
إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط »
و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربى » ، و« الشعب » ،
و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائى » - داخل مصر -
كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هى قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكرى .
والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهى ليست قضية قانونية ، يختص بها
المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . .
فالدكتور نصر صاحب مشروع فكرى ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية
اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أى نفى الخلود
والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا
لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية .
وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا
الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - فى العادة - للفصل فى مثل هذه
القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية فى الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا
فحسب ، بل هى فى الأساس سنة من سنن الله فى الخلق والفكر والاجتماع
الإنسانى . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا فى اعتبارنا . .
فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن
مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و « الحياة » ، و « الشرق الأوسط » و « المجلة » ، و « الراية » ، و « الأنباء » - خارج مصر - و « العربي » ، و « الشعب » ، و « المصور » ، و « الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و « الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و « الحياة » ، و « الشرق الأوسط » و « المجلة » ، و « الراية » ، و « الأنباء » - خارج مصر - و « العربي » ، و « الشعب » ، و « المصور » ، و « الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و « الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و « الحياة » ، و « الشرق الأوسط » و « المجلة » ، و « الراية » ، و « الأنباء » - خارج مصر - و « العربي » ، و « الشعب » ، و « المصور » ، و « الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و « الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و « الحياة » ، و « الشرق الأوسط » و « المجلة » ، و « الراية » ، و « الأنباء » - خارج مصر - و « العربي » ، و « الشعب » ، و « المصور » ، و « الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و « الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ،
والذى قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس -
تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من
مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذى أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم
الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا ألام الفراش ، إثر عملية
جراحية - تطلب رأى فى هذا الحكم ، وبالذات فى قضية « الردة » عن الإسلام ،
وفى الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التى أذيعت ونشرت فى أكثر من
إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط »
و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربى » ، و« الشعب » ،
و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائى » - داخل مصر -
كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هى قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكرى .
والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهى ليست قضية قانونية ، يختص بها
المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . .
فالدكتور نصر صاحب مشروع فكرى ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية
اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أى نفى الخلود
والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا
لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية .
وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا
الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - فى العادة - للفصل فى مثل هذه
القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية فى الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا
فحسب ، بل هى فى الأساس سنة من سنن الله فى الخلق والفكر والاجتماع
الإنسانى . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا فى اعتبارنا . .
فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن
مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ،
والذى قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس -
تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من
مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذى أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم
الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا ألام الفراش ، إثر عملية
جراحية - تطلب رأى فى هذا الحكم ، وبالذات فى قضية « الردة » عن الإسلام ،
وفى الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التى أذيعت ونشرت فى أكثر من
إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط »
و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربى » ، و« الشعب » ،
و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائى » - داخل مصر -
كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هى قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكرى .
والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهى ليست قضية قانونية ، يختص بها
المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . .
فالدكتور نصر صاحب مشروع فكرى ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية
اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أى نفى الخلود
والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا
لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية .
وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا
الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - فى العادة - للفصل فى مثل هذه
القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية فى الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا
فحسب ، بل هى فى الأساس سنة من سنن الله فى الخلق والفكر والاجتماع
الإنسانى . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا فى اعتبارنا . .
فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن
مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و « الحياة » ، و « الشرق الأوسط » و « المجلة » ، و « الراية » ، و « الأنباء » - خارج مصر - و « العربي » ، و « الشعب » ، و « المصور » ، و « الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و « الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباتة تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ،
والذى قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس -
تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من
مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذى أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم
الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية
جراحية - تطلب رأى فى هذا الحكم ، وبالذات فى قضية « الردة » عن الإسلام ،
وفى الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التى أذيعت ونشرت فى أكثر من
إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط »
و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربى » ، و« الشعب » ،
و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائى » - داخل مصر -
كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هى قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكرى .
والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهى ليست قضية قانونية ، يختص بها
المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . .
فالدكتور نصر صاحب مشروع فكرى ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية
اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أى نفى الخلود
والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا
لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية .
وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا
الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - فى العادة - للفصل فى مثل هذه
القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية فى الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا
فحسب ، بل هى فى الأساس سنة من سنن الله فى الخلق والفكر والاجتماع
الإنسانى . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا فى اعتبارنا . .
فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن
مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و « الحياة » ، و « الشرق الأوسط » و « المجلة » ، و « الراية » ، و « الأنباء » - خارج مصر - و « العربي » ، و « الشعب » ، و « المصور » ، و « الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و « الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و « الحياة » ، و « الشرق الأوسط » و « المجلة » ، و « الراية » ، و « الأنباء » - خارج مصر - و « العربي » ، و « الشعب » ، و « المصور » ، و « الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و « الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و « الحياة » ، و « الشرق الأوسط » و « المجلة » ، و « الراية » ، و « الأنباء » - خارج مصر - و « العربي » ، و « الشعب » ، و « المصور » ، و « الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و « الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و « الحياة » ، و « الشرق الأوسط » و « المجلة » ، و « الراية » ، و « الأنباء » - خارج مصر - و « العربي » ، و « الشعب » ، و « المصور » ، و « الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و « الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباتة تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و « الحياة » ، و « الشرق الأوسط » و « المجلة » ، و « الراية » ، و « الأنباء » - خارج مصر - و « العربي » ، و « الشعب » ، و « المصور » ، و « الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و « الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباتة تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ،
والذى قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس -
تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من
مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذى أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم
الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية
جراحية - تطلب رأى فى هذا الحكم ، وبالذات فى قضية « الردة » عن الإسلام ،
وفى الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التى أذيعت ونشرت فى أكثر من
إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط »
و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربى » ، و« الشعب » ،
و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائى » - داخل مصر -
كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هى قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكرى .
والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهى ليست قضية قانونية ، يختص بها
المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . .
فالدكتور نصر صاحب مشروع فكرى ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية
اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أى نفى الخلود
والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا
لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية .
وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا
الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - فى العادة - للفصل فى مثل هذه
القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية فى الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا
فحسب ، بل هى فى الأساس سنة من سنن الله فى الخلق والفكر والاجتماع
الإنسانى . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا فى اعتبارنا . .
فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن
مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ،
والذى قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس -
تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من
مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذى أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم
الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية
جراحية - تطلب رأى فى هذا الحكم ، وبالذات فى قضية « الردة » عن الإسلام ،
وفى الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التى أذيعت ونشرت فى أكثر من
إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط »
و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربى » ، و« الشعب » ،
و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائى » - داخل مصر -
كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هى قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكرى .
والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهى ليست قضية قانونية ، يختص بها
المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . .
فالدكتور نصر صاحب مشروع فكرى ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية
اختلافا جذريا . فكتاباتة تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أى نفى الخلود
والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا
لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية .
وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا
الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - فى العادة - للفصل فى مثل هذه
القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية فى الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا
فحسب ، بل هى فى الأساس سنة من سنن الله فى الخلق والفكر والاجتماع
الإنسانى . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا فى اعتبارنا . .
فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن
مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و « الحياة » ، و « الشرق الأوسط » و « المجلة » ، و « الراية » ، و « الأنباء » - خارج مصر - و « العربي » ، و « الشعب » ، و « المصور » ، و « الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و « الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و « الحياة » ، و « الشرق الأوسط » و « المجلة » ، و « الراية » ، و « الأنباء » - خارج مصر - و « العربي » ، و « الشعب » ، و « المصور » ، و « الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و « الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباتة تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ،
والذى قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس -
تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من
مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذى أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم
الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية
جراحية - تطلب رأى فى هذا الحكم ، وبالذات فى قضية « الردة » عن الإسلام ،
وفى الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التى أذيعت ونشرت فى أكثر من
إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط »
و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربى » ، و« الشعب » ،
و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائى » - داخل مصر -
كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هى قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكرى .
والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهى ليست قضية قانونية ، يختص بها
المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . .
فالدكتور نصر صاحب مشروع فكرى ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية
اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أى نفى الخلود
والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا
لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية .
وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا
الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - فى العادة - للفصل فى مثل هذه
القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية فى الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا
فحسب ، بل هى فى الأساس سنة من سنن الله فى الخلق والفكر والاجتماع
الإنسانى . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا فى اعتبارنا . .
فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن
مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ،
والذى قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس -
تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من
مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذى أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم
الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية
جراحية - تطلب رأى فى هذا الحكم ، وبالذات فى قضية « الردة » عن الإسلام ،
وفى الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التى أذيعت ونشرت فى أكثر من
إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط »
و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربى » ، و« الشعب » ،
و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائى » - داخل مصر -
كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هى قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكرى .
والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهى ليست قضية قانونية ، يختص بها
المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . .
فالدكتور نصر صاحب مشروع فكرى ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية
اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أى نفى الخلود
والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا
لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية .
وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا
الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - فى العادة - للفصل فى مثل هذه
القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية فى الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا
فحسب ، بل هى فى الأساس سنة من سنن الله فى الخلق والفكر والاجتماع
الإنسانى . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا فى اعتبارنا . .
فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن
مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ،
والذى قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس -
تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من
مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذى أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم
الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية
جراحية - تطلب رأى فى هذا الحكم ، وبالذات فى قضية « الردة » عن الإسلام ،
وفى الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التى أذيعت ونشرت فى أكثر من
إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط »
و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربى » ، و« الشعب » ،
و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائى » - داخل مصر -
كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هى قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكرى .
والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهى ليست قضية قانونية ، يختص بها
المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . .
فالدكتور نصر صاحب مشروع فكرى ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية
اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أى نفى الخلود
والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا
لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية .
وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا
الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - فى العادة - للفصل فى مثل هذه
القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية فى الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا
فحسب ، بل هى فى الأساس سنة من سنن الله فى الخلق والفكر والاجتماع
الإنسانى . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا فى اعتبارنا . .
فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن
مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ،
والذى قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس -
تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من
مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذى أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم
الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية
جراحية - تطلب رأى فى هذا الحكم ، وبالذات فى قضية « الردة » عن الإسلام ،
وفى الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التى أذيعت ونشرت فى أكثر من
إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط »
و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربى » ، و« الشعب » ،
و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائى » - داخل مصر -
كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هى قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكرى .
والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهى ليست قضية قانونية ، يختص بها
المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . .
فالدكتور نصر صاحب مشروع فكرى ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية
اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أى نفى الخلود
والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا
لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية .
وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا
الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - فى العادة - للفصل فى مثل هذه
القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية فى الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا
فحسب ، بل هى فى الأساس سنة من سنن الله فى الخلق والفكر والاجتماع
الإنسانى . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا فى اعتبارنا . .
فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن
مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ،
والذى قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس -
تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من
مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذى أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم
الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية
جراحية - تطلب رأى فى هذا الحكم ، وبالذات فى قضية « الردة » عن الإسلام ،
وفى الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التى أذيعت ونشرت فى أكثر من
إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط »
و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربى » ، و« الشعب » ،
و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائى » - داخل مصر -
كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هى قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكرى .
والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهى ليست قضية قانونية ، يختص بها
المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . .
فالدكتور نصر صاحب مشروع فكرى ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية
اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أى نفى الخلود
والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا
لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية .
وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا
الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - فى العادة - للفصل فى مثل هذه
القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية فى الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا
فحسب ، بل هى فى الأساس سنة من سنن الله فى الخلق والفكر والاجتماع
الإنسانى . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا فى اعتبارنا . .
فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن
مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و « الحياة » ، و « الشرق الأوسط » و « المجلة » ، و « الراية » ، و « الأنباء » - خارج مصر - و « العربي » ، و « الشعب » ، و « المصور » ، و « الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و « الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و « الحياة » ، و « الشرق الأوسط » و « المجلة » ، و « الراية » ، و « الأنباء » - خارج مصر - و « العربي » ، و « الشعب » ، و « المصور » ، و « الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و « الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و « الحياة » ، و « الشرق الأوسط » و « المجلة » ، و « الراية » ، و « الأنباء » - خارج مصر - و « العربي » ، و « الشعب » ، و « المصور » ، و « الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و « الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و« الحياة » ، و« الشرق الأوسط » و« المجلة » ، و« الراية » ، و« الأنباء » - خارج مصر - و« العربي » ، و« الشعب » ، و« المصور » ، و« الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و« الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و « الحياة » ، و « الشرق الأوسط » و « المجلة » ، و « الراية » ، و « الأنباء » - خارج مصر - و « العربي » ، و « الشعب » ، و « المصور » ، و « الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و « الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و « الحياة » ، و « الشرق الأوسط » و « المجلة » ، و « الراية » ، و « الأنباء » - خارج مصر - و « العربي » ، و « الشعب » ، و « المصور » ، و « الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و « الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و « الحياة » ، و « الشرق الأوسط » و « المجلة » ، و « الراية » ، و « الأنباء » - خارج مصر - و « العربي » ، و « الشعب » ، و « المصور » ، و « الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و « الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهلت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و « الحياة » ، و « الشرق الأوسط » و « المجلة » ، و « الراية » ، و « الأنباء » - خارج مصر - و « العربي » ، و « الشعب » ، و « المصور » ، و « الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و « الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

الأحوال الشخصية ، في الاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ١١١ ، في ١٤/٦/١٩٩٥ م ، والذي قضت فيه بالتفريق بين الدكتور نصر وزوجته - الدكتورة ابتهاج يونس - تأسيسا على ثبوت ارتداده عن دين الإسلام ، بينات رأتها المحكمة فيما كتب من مؤلفات ودراسات . . وهو الحكم الذي أحدث دويا تجاوز وطن العروبة وعالم الإسلام إلى العالم أجمع . .

لقد انتهالت على المكالمات الهاتفية - وكنت مريضا أأزم الفراش ، إثر عملية جراحية - تطلب رأيي في هذا الحكم ، وبالذات في قضية « الردة » عن الإسلام ، وفي الموقف من « المرتدين » . . وكانت إجابتي ، التي أذيعت ونشرت في أكثر من إذاعة وصحيفة ومجلة ، منها : « صوت أمريكا » ، و « الحياة » ، و « الشرق الأوسط » و « المجلة » ، و « الراية » ، و « الأنباء » - خارج مصر - و « العربي » ، و « الشعب » ، و « المصور » ، و « الأهرام » - الطبعة الإنجليزية - و « الأهرام المسائي » - داخل مصر - كانت إجابتي تقول :

« إن قضية الدكتور نصر أبو زيد ، هي قضية فكرية ، مجالها الحوار الفكري . والمختصون فيها ، هم المفكرون والباحثون . وهي ليست قضية قانونية ، يختص بها المحامون ودوائر القضاء . وهذا ليس تقليلا من شأن المحامين والقضاة . . فالدكتور نصر صاحب مشروع فكري ، وأنا ممن يختلفون مع قضاياه المحورية اختلافا جذريا . فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة ، أي نفى الخلود والعموم عن أحكامها . وأنا أرى أن مثل هذه الأفكار يجب أن تكون موضوعا لحوارات فكرية جادة وموضوعية ، لا أن تكون مادة لدعوى وأحكام قضائية . وهذا توزيع للاختصاصات . فعريضة الدعوى ، ليس مجالها مناقشة القضايا الفكرية . وحيثيات الأحكام ، ليست مؤهلة - في العادة - للفصل في مثل هذه القضايا الفكرية المتخصصة .

إننا من أنصار التعددية . والتعددية في الإسلام ، ليست خيارا سياسيا أو إنسانيا فحسب ، بل هي في الأساس سنة من سنن الله في الخلق والفكر والاجتماع الإنساني . وتقدير المصلحة والمفسدة ، والموازنة بينهما ، لا بد أن يكونا في اعتبارنا . . فالإسلاميون سيكونون الخاسرين ، قبل غيرهم ، إذا تم تقييد حرية الفكر . ومن مصلحتهم ، قبل غيرهم ، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع . فبحرية العمل

د. محمد عمارنة
النفسي المماركسي
للإشعاع



دار الشروق

د. محمد عمارنة
النفسي المماركسي
للإشعاع



دار الشروق

د. محمد عمارنة
النفسي المماركسي
للإشعاع



دار الشروق

د. محمد عمارنة
النفسي المماركسي
للإشعاع



دار الشروق